



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



إجتماع خبراء بشأن

مشروع قانون حق الحصول على المعلومات في فلسطين

26-27 أبريل/نيسان 2014

البرنامج

لمحة مختصرة

ينعقد في عمان (الأردن) بتاريخ 26-27 أبريل/نيسان 2014 إجتماع خبراء لمتابعة العمل على إعداد قانون حق الحصول على المعلومات في فلسطين، وذلك بالشراكة بين هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية والمشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يشارك فيه ممثلون عن لجنة الخطة التشريعية في مجلس الوزراء وأعضاء من الهيئة المذكورة بالإضافة إلى خبراء متخصصين. يتوقع أن ينتهي الإجتماع إلى تنقيح مشروع القانون ليصبح أكثر توافقاً مع المعايير الدولية ذات الصلة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التجارب المقارنة، وذلك تمهيداً لرفعه إلى رئيس دولة فلسطين بغية إصداره.

يُعدّ حقّ الحصول على المعلومات من حقوق الإنسان المُعترف بها دولياً، وتحديداً في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان¹ باعتباره جزءاً لا يتجزأ من حرية التعبير ووسيلة لإرساء كافة الحقوق الأخرى ومتطلباً أساسياً من متطلبات الحكم الديمقراطي.² وقد دعت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 إلى تعزيز آليات إطلاع الجمهور وتيسير الحقّ في الوصول إلى المعلومات، وذلك في المادتين 10 و13. بالإضافة إلى ذلك، يرى الخبراء أن الإتفاقية تدعو إلى ترسيخ هذا الحقّ بشكل غير مباشر من خلال أحكام أخرى لا سيّما تلك التي تدعو إلى تعزيز مشاركة المجتمع في وضع وتنفيذ سياسات فعّالة لمكافحة الفساد (المادة 5) وكذلك تعزيز الشفافية في كلّ من نظم الخدمة المدنية (الفقرة 1 من المادة 7)، وتمويل الأحزاب السياسية (الفقرة 3 من المادة 7) والمشتريات العامة (المادة 9) والقطاع الخاص (المادة 12).

برز في سبعينيات القرن الماضي التّوجه نحو اعتماد قوانين خاصة بالحقّ في الوصول إلى المعلومات، وذلك في كلّ من السويد والولايات المتحدة الأمريكية، حتّى وصل عدد البلدان التي إعتمدت قوانين مماثلة لغاية يومنا هذا الى أكثر من 90 بلداً³. أمّا في المنطقة العربية، فإنّ هذا التّوجه ما زال يُعدّ محدوداً، حيث اعتمد الأردن في 2007 [قانون ضمان حقّ الحصول على المعلومات](#)، الذي نال انتقاداً من جانب المجتمع المدني باعتباره لا يتّسم بالقوة المطلوبة، ويجري النظر الآن في تعزيزه. وفي 2011، قامت تونس باعتماد [مرسوم يتعلّق بالنفوذ إلى الوثائق الإدارية للهيكل العمومية](#)⁴، تبعها اليمن في 2012 باعتماد [قانون حقّ الحصول على المعلومات](#). ويلاحظ أنّ القانونين برغم جودتهما نسبياً، لم يأخذا مسارهما إلى التّنفيذ الفعليّ حتّى الآن. ويُذكر أنّ عدد من البلدان العربية الأخرى تسعى إلى وضع قوانين مماثلة ومن بينها العراق والكويت ولبنان والمغرب ومصر.

أمّا فلسطين، وانطلاقاً من سعيها لتنفيذ كلّ من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد [والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد](#) التي اعتمدها لفترة 2012-2014، فقد أعدت مشروع قانون حقّ الحصول على المعلومات، وقد لقيت هذه المبادرة ترحيباً من جانب الأطراف المعنية التي لفت بعضها إلى ضرورة تعزيز هذا المشروع ليصبح أكثر قوّة واتساقاً مع المعايير

¹ يمكن مراجعة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الرّابط التالي: <http://www.un.org/ar/documents/udhr>

² مقالة لمنظمة المادة 19: <http://www.article19.org/data/files/pdfs/publications/foi-as-an-international-right.pdf>

³ مقالة للإنتلاف العالمي للمجتمع المدني لتطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: <http://www.uncaccoalition.org/en/learn-more/blog/290-access-to-information-needs-more-legal-protection>

⁴ عدّل بالمرسوم عدد 54 لسنة 2011 يتعلّق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المتعلّق بالنفوذ إلى الوثائق الإدارية للهيكل العمومية:

http://www.data.gov.tn/Decret-loi2011_54Arabe.pdf

الدولية ذات الصلة. تجدر الملاحظة إلى أن هذا العمل يستند إلى نتائج التقييم الذاتي لتنفيذ الأحكام الإلزامية من الاتفاقية المذكورة الذي تم إنجازه بدعم من المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك إلى خلاصات ورشة العمل التي إنعقدت في عمان بتاريخ 14-15 سبتمبر/أيلول 2013 تحت عنوان "دعم تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في فلسطين" والتي تم من خلالها تم تدريب 30 مسؤول فلسطيني من لجنة الخطة التشريعية واللجنة الفنية للتقييم الذاتي للإتفاقية على سبل موامة التشريعات الفلسطينية مع الإتفاقية.

جدول الأعمال

السبت 26 أبريل/نيسان 2014

الجلسة الأولى

11.00 – 09.30

تقدّم الجهود التشريعية الخاصة بمكافحة الفساد في فلسطين

الهدف: بحث التقدّم الحاصل بالنسبة لوضع تشريعات خاصة بمكافحة الفساد في فلسطين من حيث مضمونها ومسار وضعها وعرض مضمون مشروع قانون حقّ الحصول على المعلومات والنهج الذي اتّبع في تطويره.

• الكلمة الترحيبية

معالي السيد سميح بينو، رئيس هيئة مكافحة الفساد الأردنية

• الكلمة الافتتاحية

معالي السيد رفيق شاكر الننتشه، رئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية

• الجهود التشريعية لمكافحة الفساد في فلسطين

السيد فواز ابو زر، مساعد الامين العام للشؤون القانونية، المنسق العام للخطة التشريعية، دولة فلسطين

• مشروع قانون حقّ الحصول على المعلومات في فلسطين

السيدة رشا عمارنه، مدير عام الشؤون القانونية، هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية

• مناقشة عامة

إستراحة

11.00 – 11.30

الجلسة الثانية

11.30 – 13.30

حقّ الحصول على المعلومات في المعايير الدوليّة والتّجارب المقارنة

الهدف: تمكين المشاركين من تعميق معرفتهم بتفاصيل المعايير الدوليّة المتعلّقة بالحقّ في الحصول على المعلومات، لا سيّما تلك الواردة في إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق ذات الصّلة، وكذلك الممارسات الجيدة والدّروس المستفادة من التّجارب المقارنة مع التّركيز على تجربة حديثة في المنطقة العربيّة، وهي تجربة اليمن حيث تمّ اعتماد قانون الحق في الحصول على المعلومات.

• الخبراء

السيد حسين حسن، إختصاصي إقليمي في المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربيّة التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي
سعادة السيد عبد المعزّ دبان، عضو في مجلس النواب، الجمهوريّة اليمنيّة، وعضو مجلس إدارة منظمة برلمانبيون يمنيون ضد الفساد

• مناقشة عامة

الغداء

13.30 – 14.30

لقاء جانبي تشاوري بشأن المرحلة المقبلة من المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز

14.30 – 16.30

النزاهة في البلدان العربيّة التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي

الهدف: عرض أبرز نتائج المرحلة الأولى من المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربيّة التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (2011-2014) وبحث التوجهات الإستراتيجية للمرحلة المقبلة (2014-2017) وآفاق التعاون المحتملة مع هيئة مكافحة الفساد في فلسطين والجهات المعنية الأخرى.

• أبرز نتائج المرحلة الأولى (2011-2014)

السيد حسين حسن، إختصاصي إقليمي في المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز

النزاهة في البلدان العربيّة التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الانمائي

• **التوجهات الإستراتيجية للمرحلة المقبلة (2014-2017)**

السيد أركان السّبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان

العربيّة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي

• **مناقشة عامة**

الأحد 27 أبريل/نيسان 2014

الجلسة الثالثة (الجزء الأول)

10.00 – 09.00

تطوير مشروع قانون الحقّ في الحصول على المعلومات في فلسطين

الهدف: تمكين المشاركين من مناقشة وإدخال التعديلات اللازمة على الأحكام العامة من مشروع قانون حقّ الحصول على المعلومات الواردة في الفصل الأول، وكذلك الأحكام المتعلقة بمبادئ الحق في الإطلاع الواردة في الفصل الثّاني.

• **الخبير الرئيس**

سعادة السيد غسان مخبير، عضو في مجلس التّواب، الجمهوريّة اللبنانيّة، ونائب رئيس

منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد

• **الخبراء المساندون**

سعادة السيد عبد المعزّ دبان، عضو في مجلس التّواب، الجمهوريّة اليمنيّة، وعضو

مجلس إدارة منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد

السيد أركان السّبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان

العربيّة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي

السيد حسين حسن، إختصاصي إقليمي في المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز

النزاهة في البلدان العربيّة التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الانمائي

الجلسة الثالثة (الجزء الثاني)

11.00 – 10.00

تطوير مشروع قانون الحقّ في الحصول على المعلومات في فلسطين

الهدف: تمكين المشاركين من مناقشة وإدخال التعديلات اللازمة على أحكام الفصل الثالث من مشروع القانون المتعلقة بطلب الحصول على المعلومات وكذلك الأحكام المتعلقة بالإستثناءات الواردة في الفصل الرابع.

• **الخبير الرئيس**

سعادة السيد غسان مخبير، عضو في مجلس النواب، الجمهورية اللبنانية، ونائب رئيس منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد

• **الخبراء المساندون**

سعادة السيد عبد المعزّ دبان، عضو في مجلس النواب، الجمهورية اليمنية، وعضو مجلس إدارة منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد

السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد حسين حسن، إختصاصي إقليمي في المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجلسة الثالثة (الجزء الثالث)

12.00 – 11.00

تطوير مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات في فلسطين

الهدف: تمكين المشاركين من مناقشة وإدخال التعديلات اللازمة على الأحكام المتعلقة بالمفوضية العامة للمعلومات الواردة في الفصل الخامس مشروع القانون، وكذلك الفصل السادس المتعلق بتكلفة طلبات الحصول على المعلومات بالإضافة إلى الفصل السابع الذي يتضمن أحكاماً ختامية تعنى بالعقوبات وبتدابير القانون التنفيذية.

• **الخبير الرئيس**

سعادة السيد غسان مخبير، عضو في مجلس النواب، الجمهورية اللبنانية، ونائب رئيس منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد

• **الخبراء المساندون**

سعادة السيد عبد المعزّ دبان، عضو في مجلس النواب، الجمهورية اليمنية، وعضو مجلس إدارة منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد

السيد أركان السّبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السيد حسين حسن، إختصاصي إقليمي في المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إستراحة

12.00 – 12.30

الجلسة الختامية

12.30 – 14.00

خطوات المتابعة في موامة التشريعات الفلسطينية مع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
الهدف: إجراء قراءة نهائية لنصّ مشروع قانون حقّ الحصول على المعلومات في ضوء ما أدخل عليه من ومقترحات لتطويره، واستكشاف خطوات المتابعة المتعلقة بمشروع القانون والأولويات التشريعية الأخرى في مجال مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة بغية متابعتها.

- **قراءة نهائية لنصّ مشروع قانون حقّ الحصول على المعلومات**
السيد أركان السّبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- **الأولويات التشريعية الفلسطينية تنفيذًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**
السيد فواز ابو زر، مساعد الامين العام للشؤون القانونية، المنسق العام للخطة التشريعية، دولة فلسطين
- **مناقشة عامة بشأن الخطوات المقبلة**
السيدة رشا عمارنه، مدير عام الشؤون القانونية، هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية
- **الكلمة الختامية**
معالي السيد رفيق شاكر النتشه، رئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية
